سلسلة كي لا ننسى جرائم "إسرائيل" العدد الثاني

(المذابح الإسرائيلية خلال حرب «١٩٤٨» و«خلق» مشكلة اللاجئين الفلسطينيين)

سلسلة تثقيفية موثقة تصدر عن

الإعلام المركزي

للجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راصد)

www.pal-monitor.org

٥ كانون الأول ٢٠٠٨

المذابح الإسرائيلية خلال حرب «١٩٤٨» و«خلق» مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

د. صالح عبد الجواد
أستاذ محاضر في جامعة بير زيت

«إن هول الجريمة بحد ذاته يجعل القتلة الذين يدعون براءتهم أقرب للتصديق من الضحايا الذين يقولون الحقيقة» (حنا أرندت، كاتبة إسرائيلية في إشارتها للفظائع النازية) .

هذه المداخلة والتي هي مجرد مقدمة لدراسة المجازر الإسرائيلية عام ١٩٤٨ مستلة ومقتبسة بتصرف من دراسة كبيرة حول هذه المجازر دفعتها للنشر عام ٢٠٠٤ ، تعتمد على تسجيل موثق لـ ٧٦ مذبحة (انظر الملحق في أسفل الصفحة) ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلال ما يصطلح عليه بـ «حرب ١٩٤٨». تعادي هذا استند على تجميع وتحقيق مئات المصادر العديدة والمتنوعة، المتطابقة والمتضاربة، الفلسطينية والعربية، الإسرائيلية والغربية، الأولية والثانوية، المكتوبة والشفوية، بعضها معروف ومنشور، وبعضها لم يعرف أو يستخدم من قبل.

كل مجزرة وقبيل إدراجها في سجل هذا التعداد دققتها ووثقتها بقدر ما أمكن لتضم «عناصر الأساس» لأي دراسة عن المذابح: الجلاد والضحية والشاهد والمكان والزمان وطريقة القتل والعدد. وبالطبع دون إغفال البعد الإنساني الأليم الذي يستحق أن يسجل ليضاف إلى لغة الأرقام والحقائق الباردة.

هذه المجازر نفذت من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين ضد الفلسطينيين، شعب البلاد وأهلها الأصليين وذلك في إطار حرب شاملة war total . في بداية «الحرب» وقبل الإعلان عن قيام دولة "إسرائيل" في الرابع عشر من أيار ١٩٤٨ ارتكبت المجازر من خلال المنظمات العسكرية الصهيونية الثلاث وخصوصا منظمة الهاغاناه.

وبعد تأسيس الجيش الإسرائيلي في نهاية أيار ١٩٤٨ والذي دمجت فيه هذه المنظمات، أصبح جيش «الدفاع» الإسرائيلي المنفذ الرئيس لهذه المجازر والمذابح الجماعية.

وتعرف الحرب الشاملة بأنها هي الحرب التي تعبئ وتحشد لها كل الطاقات والإمكانيات العسكرية والسياسة والاقتصادية والدبلوماسية والفكرية لمجتمع ما ضد مجتمع آخر بهدف هزيمته وتحقيق الانتصار. في الحروب الشاملة عموما ـ كما هو حال حرب ١٩٤٨ أيضا ـ لا يستهدف النشاط العسكري والعمليات الحربية جيوش ومقاتلي العدو فحسب، إذ أن استهداف المدنيين والبنية التحتية للمجتمع الآخر يكونان أيضا مكونا أساسيا في قلب الاستراتيجية الحربية.

غير أن حرب ١٩٤٨ تختلف عن كثير من الحروب الشاملة في خصوصيتين:

أولها في كونها حرب غير متكافئة تم التخطيط لها وفرضها طرف واحد، وهو المجتمع الصهيوني المتفوق في قوى إنتاجية وتدعمه قوى إمبريالية كانت ترى فيه رأس حربة وجسر لمصالحها في

الوطن العربي، فهيئته ليشن عدوانه ضد مجتمع شبه أعزل حرم من أسباب التنظيم والإعداد والقيادة.
وثانيا، أن هدف هذا العدوان لم يكن فقط إنزال الهزيمة بالخصم تحقيقا لمقاصد سياسية (كلاوزفيتز) ولا تدمير الكيان السياسي الفلسطيني (الدولة الفلسطينية المقترحة وفق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧) وإنما تدمير الفلسطينيين كمجتمع قائم بهدف اقتلاعه عن وطنه ومن أرضه وإلى «الأبد» بهدف حلول المجتمع اليهودي الإسرائيلي محله ضمن سياسة صهيونية أطلق عليها «سوسيو سايد» والتي تعني التدمير الشامل للمجتمع الفلسطيني.

لهذا السبب يوجد لدي تحفظين على استخدام مصطلح «حرب ١٩٤٨» لوصف ما جرى من نكبة الفلسطينيين. **الأول**، حول مصطلح الحرب. فهذا المصطلح الذي يشير إلى مواجهة عسكرية (متكافئة أو شبه متكافئة) بين طرفين، لا يعبر عن حقيقة ما جرى (وما يجري) كمشروع تدمير شامل للمجتمع الفلسطيني نفذ عام ١٩٤٨ من خلال حرب شاملة كانت المذابح أداة رئيسية في تنفيذها.

والمذابح بطبيعتها وتعريفها تتضمن غالبا عنصر اللا تكافؤ المطلق لموازين القوى، وهو ما يسمح للطرف الأقوى بالإجهاز على الضحية دون تعرضه نفسه لأي خطر جسماني. أما الثاني فهو يتعلق بالتحديد الزمني (١٩٤٨). إذ أن «الحرب» بدأت كمناوشات في كانون أول ١٩٤٧ ولم تستكمل السيطرة على معظم النقب سوى في آذار ١٩٤٩، كما أن اتفاقيات الهدنة متعددة الأطراف لم يوقع أخرها إلا في صيف عام ١٩٤٩، كما أن التطهير العرقي وهو السمة الرئيسية لهذه الحرب، استمر بعد ذلك بسنوات عدة. وعلى سبيل المثال، فإن ما تبقى من سكان بلدة المجدل التي احتلت في مطلع تشرين ثاني ١٩٤٨ طرد عام ١٩٥٠، أما طرد القبائل البدوية فقد استمر في خمسينيات القرن الماضي.

فرضيات الدراسة الرئيسية:

إن التعداد الموثق الذي أشرنا إليه سابقا يسمح في كليته بتقديم فرضية الدراسة **الأولى**: أن المذابح التي ارتكبت بحق الفلسطينيين هي أكثر عددا وأبعد أثرا مما كان يعتقد سابقا. وهي السبب الرئيس في اقتلاع ورحيل الفلسطينيين عن ديارهم، ضمن المعادلة الوحيدة التي وضعتها الحركة الصهيونية أمام الشعب الفلسطينية: الموت أو الرحيل. أما الفرضية الثانية فهي هذا الكم الكبير من المذابح يرتبط في مجمله ومنطقه بوجود خطة يقف من وراءها عقل مركزي مدبر، حتى من غير الحاجة للرجوع للإثبات القاطع الذي تتيحه الوثائق المتعلقة بهذه السياسة المركزية.

الفرضية الأولى

لقد أنكرت الرواية (السرد) التاريخية الصهيونية وما تزال ـ عن وعي وإصرار ـ ارتكاب المذابح والفظائع، والغريب أن مؤرخي هذه الرواية من أمثال ناتنيل لورك ـ الذي كان أحد أول المؤرخين العسكريين الذين أسسوا لهذه الرواية ـ يعترف فقط بمذبحة دير ياسين. وحتى هذا الاعتراف الذي لم يكن منه مفر، بحكم كافة الظروف التي أحاطت بهذه المذبحة من التغطية الإعلامية الواسعة قد وظفه التيار المركزي الصهيوني بشكل يخدم أغراض الحركة الصهيونية عموما والجناح العمالي «اليساري» خصوصا. إذ تم طرح المسألة في إطار تخفيف الضرر control Damage كعمل

استثنائي يؤكد القاعدة ألا وهي قاعدة «طهارة السلاح اليهودي» وهي أحد الأساطير والأكاذيب الصهيونية المتعلقة «بحرب ١٩٤٨»، ومن جانب آخر فقد سخرت في الصراع ضد اليمين الصهيوني، حيث اعتبرت المذبحة عملا غادرا وجبانا قام به منشقو منظمتي اليمني المتطرف (إتسل وليحي).

المؤرخون الجدد (باستثناء إيلان بابيه الذي يشكل حالة خاصة)، بدورهم، ورغم أنهم أوردوا الكثير من أعمال القتل فإنهم يصرون حتى اليوم بلسان كبيرهم بني موريس، على الموقف القائل بأن «الفظائع كانت محدودة الحجم، والمدى والمدة» وهناك تحفظات من قبلهم على استخدام مصطلح مذبحة لوصف معظم هذه الأعمال. وفي الواقع فإن النقاش حول استخدام هذا المصطلح لم يستأثر منهم إلا بالقليل.

أما الفلسطينيون فهم ولأسباب أخرى مختلفة لم يدركوا حجم وأثر المجازر، وهذا الوعي المحدود لم يقتصر على عامة الناس من الفلسطينيين، بل شمل حتى مؤرخيهم في مجمل نتائجهم. ورغم أن كثير من الفلسطينيين يوظفون في خطابهم الموجه لخارج الجماعة تعبيرات مثل الإبادة الجماعية لوصف ما ارتكب ضدهم، فإن روايتهم خلت ولعدة عقود، وفي تناقض واضح مع خطابهم، من توثيق ذو مغزى للوقائع المحددة. وتجربتي في تسجيل الذاكرة الشعبية ـ أو الجمعية ـ لدى الفلسطينيين أنفسهم (وأنا أتعمد هنا عدم استخدام هنا مصطلح الذاكرة الجمعية الذي يفترض نوع من الإجماع) يشير إلى وجود مقاربتين لتفسير الرحيل يوحد بينهما وقع الخوف والرعب من الإسرائيليين كقاسم مشترك: الأولى تعزو الرحيل لهول الفظائع والجرائم (براديم الطرد)، أما الثانية، فتعزوه لخوف غير عقلاني نجم عن دعاية مبالغ فيها حول الفظائع الصهيونية (براديم الهروب).

وعليه فإن أطروحتي بأن المذابح كانت السبب الرئيسي للرحيل قد عززت باعتقادي وبشكل حاسم من مقاربة براديم الطرد القائل: أن الفلسطينيون رحلوا ليس لأنهم شعب جبان في عقله وسواس الإشاعات المضخمة، بل لأن عشرات المذابح ارتكبت في إطار حرب نفسية ضارية.

واستطيع الجزم اعتمادا على الحقائق الدامغة أن معظم التجمعات السكنية العربية التي لم يقم أهلها بالفرار منها قبل احتلالها، ذاقت طعم المذبحة المر والأليم. فالمذابح ظاهرة عامة تعرضت لها قرى ومدن وتجمعات بدوية التي تتفق الوثائق العسكرية الإسرائيلية (التي بدأ يتم نزع صفة السرية عنها) مع روايات الناجين في تأكيد ما قاله أرييه يتسحاقي «ما من قرية احتلها الجيش الإسرائيلي وبقي فيها إلا وفاحت رائحة المذبحة».

وأود أن أشير هنا أن عملي لا يتعلق بمجرد إسهام أكاديمي بين مقاربتين، إحداهما (الثانية) أطلقتها بالأساس آلة الدعاية الإسرائيلية، حتى تسللت وعششت في عقول بعض الفلسطينيين، بل يتعلق بالنتائج السياسية والقانونية والأخلاقية المترتبة عن هذا السجال. فتبني المقاربة الأولى يعني بالضرورة تحمل الإسرائيليين كامل المسئولية عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، في حين أن المقاربة الثانية تلقي بجزء كبير من المسؤولية على عاتق الفلسطينيين أنفسهم.

فذاكرة ١٩٤٨ هي ذاكرة سياسية بامتياز. ولهذا السبب يصر المؤرخون الصهاينة، خط الدفاع الأول عن السياسات الصهيونية، وبشقيهم «الرسمي»و«الجديد»، على الإنكار، إذ لا يمكن لأي صهيوني أن يعترف بتمام ما حدث، فهذا الاعتراف تترتب عليه نتائج سياسية خطيرة.

إن تصوير الفلسطيني كشخص أعد حقائبه للفرار بمجرد ظهور أو اقتراب القوات الصهيونية هو في صميم الأساطير الصهيونية الخاصة بحرب ١٩٤٨. فقد كان هم الرواية الصهيونية الرسمية (والجديدة) تصوير الفلسطينيين كأشخاص سلبيين فروا دون قتال، جبناء هجروا بيوتهم بدون سبب حقيقي، أو نتيجة لأوامر قيادتهم العربية أو الفلسطينية. فعلى هذه الأسطورة، التي تستكمل أسطورة انحطاط فلسطين قبل الغزوة الصهيونية تبنى شرعية الامتلاك: أي من الطرفين أحق بالأرض؟ وأي من الطرفين أشد تعلقا بها؟ وينال الجلاد راحة الضمير: فالفلسطينيون فروا طوع إرادتهم.

وقد قال بن غوريون بشكل عام بهذا الخصوص:

«البرهان الدامغ حول تفوق الحب الصهيوني للوطن مقارنة بالفلسطينيين موجود في قصة هروب مئات الآلاف الفلسطينيين في فزع. لقد رحلوا بسهولة كبيرة، بعد أول هزيمة رغم أنه لم يكن ينتظرهم خطر التدمير أو المذابح. وهذا برهن بوضوح أي شعب كان متعلق بأرضه.»

وهناك مثال آخر نجده في مذكرات بن غوريون عن الحرب. فبعد زيارته لحيفا بعد سقوطها في ٢١ نيسان ١٩٤٨ والتي عانت من الفظائع الكثير الكثير والتي قال عنها عارف العارف وبحق «وقد اقترف اليهود بعد احتلالهم لها من الأثام ما تقشعر له الأبدان» ، **ويقول بن غوريون**:

«قبيل المساء مررت ثانية في الأحياء العربية... إنه لمشهد مخيف ، مدينة ميتة، مدينة جيفة. شاهدنا في مكان واحد فقط رجلين مسنين يجلسان في دكان شبه خال، وفي زقاق آخر التقينا امرأة عربية تقود طفلها. هناك عنابر، دكاكين، منازل صغيرة وكبيرة، قديمة وحديثة لا مخلوق فيها سوى الهرر الضالة.... كيف غادر عشرات الآلاف من الأشخاص بمثل هذا الذعر ـ من دون سبب كاف ـ مدينتهم ومنازلهم، وأرزاقهم؟».

ووفق الرواية الصهيونية يفر العرب «كالفئران» بسبب أوامر قيادتهم وضعف تعلقهم بالأرض، في حين صور اليهود كمجتمع شجاع صمد ولم يهجر مستوطنة واحدة رغم الحصار العربي والهجمات المتتالية. وفي حين حاول المؤرخين الجد بناء رواية «متوازنة» (وهي في الواقع مفبركة) حول المسئولية المباشرة عن «هجر» الفلسطينيين لقراهم (على سبيل المثال يستخدم بني موريس تعبير القرى التي هجرت abandonded villages فإن رواياتهم تطابقت تماما مع الرواية الرسمية الصهيونية القديمة في تقديم الفلسطيني كفاعل سلبي خلال أحداث النكبة. (للأسف الرواية الفلسطينية أيضا لا ترى في النكبة ملحمة بطولة رغم أنها لا توافق الرواية الصهيونية على موضوع جبن الفلسطينيين) .

غير أن الأهمية هذه الدراسة لا تتبع من الأهمية السياسية فقط ولكن لأنها تستند وعلى عكس الدراسات السابقة، الفلسطينية منها وغير الفلسطينية، على حقائق وفيرة من الميدان، بناءا على ما حدث فعلا في كل قرية ومدينة، وليس من خلال فحص النوايا والتصريحات والخطط الصهيونية،

لتؤكد أن المذابح كانت أكثر من مجرد دعاية وأسطورة، وأن دير ياسين كانت القاعدة وليس الاستثناء.

أما الشق الثاني من الأطروحة فيدعي بأن دراسة دوافع المجازر ونطاقها وتوقيتها وانضباطها ونمط المذابح مرتبط في كليته وشموليته بمنطق واضح ومحدد يدل على أن ما جرى كان عملية تطهير عرقي لم يحدث كنتيجة طبيعية «للحرب» (حرب بين مجتمعين تحولت لاحقا إلى حرب بين جيوش) وإنما كنتيجة لوجود خطة يقف وراءها عقل مركزي مدبر، حتى دون الحاجة للرجوع للإثبات القاطع الذي تتيحه الوثائق المتعلقة بهذه السياسة المركزية.

إن وجود خطة أو نية مركزية للتطهير العرقي هو بالطبع موضوع سجال حاد بين المؤرخين الفلسطينيين والمؤرخين الإسرائيليين والذي ما زال مستمرا حتى اليوم، وخصوصا بعد أن اعتراف المؤرخ الإسرائيلي بني موريس منذ عام ٢٠٠٢ وعلى مضض بأن ما جرى للفلسطينيين خلال النكبة هو بمثابة تطهير عرقي. وهو يجادل ويا للعجب ـ بالرغم من تسليمه وغيره ليس فقط بوجود رقابة على المواد الأرشيفية في الأرشيفات الصهيونية المختلفة، وإنما بفبركة الوثائق الصهيونية ـ بأنه لم تتوفر حتى الآن قرينة موثقة على وجود مثل هذه الخطة.

وأود هنا أن أستند إلى ما قاله صديقي المؤرخ الأمريكي جون ووماك أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد في تعقيبه على هذا الإنكار:

«عقد نقاش إشكالية غياب «الصندوق الأسود» أو «سلاح الجريمة» وعدم العثور (عليه بمعنى العثور على وثيقة الخطة الصهيونية العامة master plan للطرد الجماعي) جال بخاطري اختفاء أوامر هتلر التي أعطت الضوء الأخضر لإبادة يهود أوروبا والتي لم يحل اختفاؤها هذا دون تعامل المؤرخين معها على أساس أنه قد أصدرها فعلا، وأن نواياه من خلال هذه الأوامر. كانت واضحة تماما لمرؤوسيه جميعا بدءا من أعلى المراتب وحتى أصغر شرطي موكل بالخدمة العسكرية. وهذا ما يدفعني للتفكير اليوم حول النقاش عن التعذيب في السجون الأمريكية.

نحن المؤرخون نحمل فكرة طفولية وضيقة حول طريقة عمل «رجل الدولة»، وكأننا لا نريد أن نعرف. حتى الجنرال بينوشيه "سفاح تشيلي" لم يقل: «اقتله» أو «اقتلوهم». الأوامر السياسية الفعلية بالقتل تموه وفقط في الحكايات والمسرحيات تقال كما يقولها الأطفال في لعبهم. هذا المنطق نفسه ـ حقيقة أن القتل بالجملة من الممكن أن ينفذ دون الحاجة لأوامر مركزية مكتوبة ـ ينطبق على حالات أخرى واسعة من القتل الجماعي في وروسيا، الصين، وفي كمبوديا والتطهير العرقي في البوسنة ورواندا.»

استنتاجات رئيسية: وفي هذا السياق يمكن أن نخلص إلى أربعة استنتاجات رئيسية:

١ـ يجب اعتبار المذابح ظاهرة عامة تعرضت لها معظم القرى والتجمعات البدوية التي لم يقم أهلها بالفرار منها قبل احتلالها. وعلى هذا الاستنتاج تتفق الوثائق الإسرائيلية التي كشف النقاب عنها مع روايات الناجين.

٢ـ كانت المدن أيضا مسرحا لفظائع قاسية، بل ونالت حصة الأسد من الهجمات الإرهابية قبل احتلالها (خصوصا القدس وحيفا ويافا). حيث كانت مركزا للحركة الثقافية والفكرية في فلسطين، وبالتالي كانت المدن الأكثر تعرضا لأشد أشكال الجرائم عنفا.

٣ـ ولم تقتصر معاناة القرى أو المدن على المذابح فقط، إذ أننا كنا نفهم آلية الطرد لا بد من فهمها كعملية تراكمية process وليس كحدث مرتبط بلحظة الاحتلال. ونحتاج كذلك للعودة بالزمن إلى فترة تسبق بكثير اليوم الأخير للأهالي في ديارهم، و إلى عملية طويلة سابقة حوت و تراكمت المضايقات إرهابا وطردا. حيث تعرض المدنيون في كثير من القرى لهجمات متكررة قبل موعد الهجوم النهائي والاحتلال. وكانت مثل هذه الهجمات تؤدي إلى مقتل البعض، وتدمير البيوت والمزروعات. لاحقا، وكان القصف الجوي أو المدفعي يصيب هذه القرى. كما كانت تشن ضدها حرب دعائية ونفسية. وما إن يتم احتلال القرية حتى تنفذ مذابح انتقائية أو عشوائية لا يتمكن الناجون بعدها من دفن موتاهم. كما كان النهب في القرى والبلدات والمدن منظما وكانت أية محاولة للمطالبة بملكية شخصية كالمجوهرات أو النقود تقابل بالقتل. وفي أحيان أخرى كانت القرى تلغم بل وحتى جثث الأموات كانت تفخخ بمصائد المغفلين (ألغام تنفجر عند تحريك الجثة)، كما حصل على سبيل المثال في قرى بيت جبرين والدوايمة وبيت محسير. وفيما تمكن الشباب من الهرب فإن المسنين غير القادرين على السير أو أولئك الذين أصروا على قضاء آخر أيامهم في مسقط رأسهم، أو من تركهم أهاليهم لأنهم لم يستطيعوا تأمين نقلهم في تلك اللحظات الصعبة، جميعهم تركوا ليواجهوا مصيرهم الذي كان في كثير من القرى الإعدام، أو أحيانا الموت جوعا، حتى أن بعضهم نهشت جثته الضواري وفي بعض الحالات، تم نقلهم بالشاحنات إلى خط حدودي عربي وتركهم هناك. كثيرا ما شاهد القرويون بأم عيونهم تدمير بيوتهم التي عاشوا فيها طوال حياتهم. ووقع مزيد من القتلى بين الفارين وإن بشكل محدود كما لجأ الكثيرون إلى الكهوف أو البساتين المجاورة، محاولين العودة دون كلل ـ لحصاد محصول ما، أو لتأمين الطعام، أو لإنقاذه مسن من العائلة. وفي كثير من الحالات كانت الألغام أو الكمائن بالمرصاد لمن يحاول العودة. وحتى في أماكن تواجد اللاجئين في القرى التي لم تحتل بعد كان المهجرون يلاحقون بمزيد من القصف.

٤ـ وبسحب اعتقادي، فإن جميع قرى ومدن فلسطين والتي أعرف منها الكثير كان ضحية آلة جهنمية للإرهاب والنهب والإذلال والقتل، حولت البشر بين عشية وضحاها إلى مشردين معدمين. كل هذا نفذ بأسلوب عسكري و ممنهج، فكان التخريب والهدم، ونشر الإشاعات والدعاية المصممة لخلق أكبر قدر من الذعر. وكان هناك تخطيط محكم لعمليات الطرد، كما يستشف من مذكرات بن غوريون، تترافق مع عملية تغطية سياسية مخطط لها بذات الإحكام تضمنت اختلافا مرصودا للأكاذيب من قبل وزارة خارجية حسنة الإطلاع على طبيعة الرأي العام العالمي ومكرسة تماما لغرض إخفاء أو تبرير عملية طرد الفلسطينيين. كان الفلسطينيون في نهاية الأمر ـ كما أرادت لهم الآلة الجبارة ـ مجرد غبار تدوسه أقدام القوي.

تعريف المذبحة

من نافل القول، أن عملا مثل هذه الدراسة، والتي تشكل «المذبحة» فيه المفهوم المركزي والرئيسي يحتاج إلى امتلاك تعريف واضح ومحدد لما يمكن أن يشكل مذبحة. تعريف، يتم الالتزام به في

دراسات وأدبيات علم السياسة والقانون الدولي وعلم الإنسان، كما ويسمح بتمييز المذابح عن العنف الشائع الذي يلازم الحروب، ولكنه على درجة من التعتيم بحيث يسمح أيضا بإجراء تحليل مقارن.

وعليه فإن التعريف الذي اعتمدت للمذبحة يتضمن العناصر التالية:

ـ القتل بواسطة قوى عسكرية نظامية أو شبه عسكرية (كالمنظمات الصهيونية قبل قيام ما تسمى بدولة إسرائيل).
ـ الضحايا مدنيين بما في ذلك النساء والشيوخ والرجال والأطفال العزل، أو مقاتلين استسلموا وأصبحوا تحت سلطة القوة غازية ولا يشكلوا أي خطر عليها.
تنطوي المذبحة في هذه الدراسة على استخدام للقوة القاتلة بطرق متنوعة (هجمات إرهابية ضد تجمعات مدنية، قصف جوي أو مدفعي متعمد للمدنيين) لم ينجم عن ضرورة عسكرية أو كرد فعل على تهديد شكله الضحايا، وإنما حدث ضمن إستراتيجية لتدمير المجتمع الفلسطيني وتنفيذ عملية تطهير عرقي واسعة النطاق ومنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم.

تنميط المذابح

أنماط المذابح الرئيسية:

بعد احتلال قرية ما، تقوم القوة الغازية باختيار بضع أشخاص، من الرجال والشبان المدنيين الذين تصفهم الوثائق الإسرائيلية بأنهم «في سن القتال» (من ١٥ إلى ٥٥ عاما)، يصطفونهم مقابل جدار ثم تطلق عليهم النار. وفي معظم الحالات كان الإعدام يتم أمام أنظار بقية القرويين أو أبناء المدن حتى يؤت الإعدام وقعه النفسي المطلوب ومثال ذلك ما حدث في قرية مجد الكروم في ٥ تشرين ثاني ١٩٤٨.

النمط الثاني: مذابح الأسرى ضد المقاتلين بعد استسلامهم

حيث كان هناك في واقع الأمر نوعين من المذابح الموجهة ضد الأسرى:

النوع الأول يحدث بعد احتلال أو استسلام موقع ما. وبعد تجميع المدافعين، يتم توثيقهم ومن ثم إطلاق النار عليهم. مثال: ما حدث مع مقاتلي قرية العباسية في ١٠ تموز١٩٤٨.

النوع الثاني كان يتم داخل جدران مراكز التوقيف والاعتقال العسكرية. فبعد تحقيق صوري سريع ومستعجل، أحيانا مع استعمال التعذيب، تصدر محكمة عسكرية الأمر بالإعدام. هؤلاء القتلى كانت تعتبرهم المحكمة العسكرية مرتكبي جرائم قتل ضد اليهود.

النمط الثالث: القتل العشوائي الواسع

لهذا النوع من المذابح سمتان: الأولى، إنه لا يميز بين رجل وامرأة، أو بين الراشدين والأطفال وكبار السن. أما الثانية كانت تهدف إلى التخلص من أعداد كبيرة من الناس أو من نسبة كبيرة ممن بقي منهم في أرضه. ومثل هذا النوع من القتل ـ والذي يذهب ضحيته عدد غير قليل من الناس، وتغتصب فيه نساء وتقتل الحوامل والأطفال ـ عادة ما خلق مناخا من الإرهاب والرعب خارج حدود

القرية التي وقع فيها. وإن وقعه يفضي إلى هروب جماعي ليس في حدود القرية فقط بل وعلى نطاق منطقة. مثال مذبحة قرية الدوايمة في ٢٩ تشرين أول ١٩٤٨.

النمط الرابع: الغارات «الانتقامية»

ومثل هذا من المذابح وقع في قرى لم تكن واقعة تحت الاحتلال، وبالتالي وقع معظمها في بداية الحرب قبل مغادرة قوات الانتداب البريطاني لفلسطين في أيار ١٩٤٨. حيث كانت الحجة لمثل هذه الغارات، الثأر لحادثة معينة كان ضحيتها يهودي أو معاقبة تجمع أساء التصرف بالاعتداء على حافلات يهودية على الطرقات مثلا. ولكن الانتقام هنا يجب أن يفهم كجزء من مخطط أشمل للتهجير. حيث اعتمدت هذه الغارات القتل العشوائي بسبب أنها لم تستثن النساء والأطفال من بين الضحايا، ونادرا ما كانت تستهدف أو طالت المسئولين الفعليين عن الحوادث التي ادعت الثأر لها. وكان يتم استهداف الضحايا لا لسبب إلا أن الوصول إليهم كان سهلا. وكانت مثل هذه الغارات تتم عادة ليلا والناس نيام وكانت تنفذها وحدات عسكرية جيدة التدريب في القتال الليلي خلف خطوط العدو. مثال الغارة التي وقعت في قرية الخصاص قرب الحدود مع لبنان في ١٨ كانون أول١٩٤٧.

النمط الخامس: عمليات إرهابية

في هذا النوع من العمليات تزرع المتفجرات في مواقع مختلفة من المدن، في الأبنية العامة ووسائط النقل. وهذا النوع من العمليات كانت تنفذه مجموعات صغيرة متنكرة من «المستعربين» والتي ألف أعضاؤها مكان العملية أو استكشفوا مسبقا، ويتحدثون العربية بطلاقة، ويتنكرون جيدا على هيئة العرب أو الجنود البريطانيين. وعادة ما كانوا يدخلون المناطق المأهولة بالعرب في سيارات عربية أو بريطانية مسروقة. حيث كان التنكر سمة ملازمة لهذه العمليات في الفترة ما قبل انسحاب القوات البريطانية. وكانت الهاغاناه في العادة تنفذ مثل هذه العمليات والتي أخذتها عن منظمتي الأرجون وليحي اللتان كانتا أول من أدخل هذا النوع من العمليات إلى فلسطين منذ عام ١٩٣٨. مثال قتل معظم عائلة أبو حجير في قرية طيرة حيفا التي تعرضت لهجمة إرهابية ليلة الحادي عشر/الثاني عشر من كانون أول ١٩٤٧.

النمط السادس: القصف الجوي لمدنيين

في بداية الحرب لم يتملك الإسرائيليون تقريبا أية قوة جوية وقد تم الإبلاغ عن هجمات جوية قليلة حتى نيسان ١٩٤٨. ولكن هذا تغير بحصول الجيش الإسرائيلي على طائرات مقاتلة وقاذفات (بما فيها قاذفات أمريكية ثقيلة من طراز ١٨ ـ B) خلال الهدنة الأولى في حزيران/تموز ١٩٤٨. أما القصف المدفعي الجوي والأراضي فقد سبب خسائر فادحة في الأرواح وتدميرا واسعا للروح المعنوية بسبب طبيعة العشوائية وبسبب أن الفلسطينيين الذين لم يعهدوا قصفا كهذا من قبل، ولم يمتلكوا أي وسيلة دفاع ضده، مهما كانت بسيطة. وقد جلبت الغارات الجوية معها «مكننة» المذابح في الشرق الأوسط ـ قتل بالجملة على نطاق واسع وسريع ومن على بعد ـ فذهب ضحيتها الكثيرون في جنوب فلسطين وقرب غزة مثل قرى الفالوجة وبيت جبرين وأسدود وجورة عسقلان وبيت دراس، وفي قرى الجليل والشمال مثل ترشيحا والصفصاف وسحماتا وإجزم وعين غزال وطيرة حيفا ولوبيا والعشرات من القرى الأخرى.

النمط السابع: إعدام المسنين

في معظم المدن التي احتلوها عثر الإسرائيليون على مسنين مهجورين. يبدو أنه لم توضع سياسة لكيفية التعامل مع مثل تلك الحالات. وفي كثير من الحالات قام الإسرائيليون بقتل هؤلاء المسنين وأحرقوا جثثهم، التي عثر على بعضها رفاتا شبه محترقة. في قرية قولا (قوليا)، حيث نفذ الأردنيون هجوما مضادا بعد عدة أيام على سقوط القرية في أواسط تموز ١٩٤٨ تحدث العديد من شهود العيان الذين قابلتهم عن العثور على خمس جثث لمسنات ومسنين شبه محترقة. حيث أن الكاز الذي حصل عليه الجنود من محل مجاور لم يكن كافيا لحرق الجثث بالكامل. وفي قرية سريس، التي احتلت في الخامس عشر من نيسان ١٩٤٨، عثر عائدون إلى القرية على جثث أربع مسنات بعد ساعات قليلة من سقوط القرية. حيث أوقفت النساء في صف أمام حائط ـ ثم أطلقت رصاصة على جبين كل واحدة منهن. كذلك قتل المسنون الذين بقوا في قرى مثل العباسية ودانيال والبرج وبارفيليا وبير أماعين، وعشرات القرى الأخرى. غير أن أكثر هذه الحالات إجراما تمثل في إحراق ٢٧ ـ٢٨ من مسني قرية طيرة حيفا، وهم أحياء بعد سقوط القرية في تموز ١٩٤٨.

خلاصة

بالاستناد إلى ما بين أيدينا من معلومات مفصلة وموثقة لا تقبل في جوهرها النقض، أخلص إلى أن المذابح نجمت عن وجود خطة مركزية للتهجير. والأمر المروع أن أولئك القادة القتلة الذين خططوا للمذبحة مثل بن غوريون ويوسف فايتس والذين قادوا المذابح مثل دايان وكيلمان وشاحم ولحيس وآرييل شارون لم ينجوا من العقاب فحسب، وإنما رفعوا لأعلى المناصب العامة في إسرائيل.

إن العدد الضخم من الفظائع التي ارتكبت خلال «حرب» ١٩٤٨ عكس تصميم القادة الإسرائيليون على خلق دولة يهودية نقية وتوسعية من خلال استخدام المذابح. فالمستوطنين الإسرائيليين ومن خلال منظماتهم العسكرية ولاحقا جيشهم والمسمى و يا لسخرية الأقدار «جيش الدفاع الإسرائيلي» حولوا فلسطين في عام ١٩٤٨ إلى مسرح تطهير عرقي ارتكبت فيها آلاف وآلاف من جرائم الحرب التي تشكل بمجموعها جريمة حرب ضد الإنسانية. إن التطهير العرقي الذي ارتكب عام ١٩٤٨ يجب أن يفهم من خلال مفهوم آخر أشمل وأعم طورته عقلية القيادة الصهيونية، ألا وهو السوسيو سايد (أي التدمير الشامل للمجتمع الفلسطيني) والذي اعتبره اليوم نمط جديد من الجينوسايد.

ملحق

تعداد بمواقع وتاريخ المجازر

١ـ طيرة حيفا. ليلة ١١ـ١٢ كانون أول ١٩٤٧.
٢ـ النبي يوشواع. ١٢ كانون أول ١٩٤٧.
٣ـ باب العامود ١٣ كانون أول ١٩٤٧.
٤ـ الخصاص. ١٨ كانون أول ١٩٤٧.
٥ـ قزازة ١٨ كانون أول ١٩٤٧.

٦ـ باص رام الله ـ يافا قرب بيتونيا ٢١ كانون أول ١٩٤٧.
٧ـ لفتا. ٢٧ كانون أول ١٩٤٧.
٨ـ باب العمود (القدس). ٢٩ كانون أول ١٩٤٧.
٩ـ مصفاة النفط في حيفا. ٣٠ كانون أول ١٩٤٧.
١٠ـ بلد الشيخ. ليلة ٣١ كانون أول ١٩٤٧.
١١ـ حواسة الفوقا. ليلة ٣١ كانون أول ١٩٤٧.
١٢ ـ فندق سميراميس ليلة ٤ـ٥ كانون الثاني ١٩٤٨.
١٣ـ مجمع السرايا يافا. ٥ كانون الثاني ١٩٤٨.
١٤ـ منصورة الحولا (الخيط). ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨.
١٥ـ قيسارة (ضد مسنين ظلوا في القرية بعد تهجير أهلها). منتصف شباط ١٩٤٨.
١٦ ـ سعسع (المذبحة الأولى). ليلة ١٤ـ١٥ شباط ١٩٤٨.
١٧ـ الحسينية (المذبحة الأولى). في ١٢ آذار ١٩٤٨.
١٨ـ الحسينية (المذبحة الثانية). في ١٢ آذار ١٩٤٨.
١٩ـ دير ياسين. ٩ نيسان ١٩٤٨.
٢٠ـ ناصر الدين. ٩ نيسان ١٩٤٨.
٢١ـ ساريس (٤ مسنات ظلوا في القرية بعد تهجير أهلها). ١٥ـ١٦ نيسان ١٩٤٨.
٢٢ـ بيت سوريك وبدو (نسف بيوت على قاطنيها). ١٩ نيسان ١٩٤٨.
٢٣ـ حيفا. ٢١ نيسان ١٩٤٨.
٢٤ـ القطمون. ٢٩ نيسان ١٩٤٨.
٢٥ـ عين زيتون. ٢ أيار ١٩٤٨.
٢٦ ـ كفر عانة. ٤ نيسان ١٩٤٨.
٢٧ـ السمكية (عرب السمكية). ٤ أيار ١٩٤٨.
٢٨ـ قنير. ٩ أيار١٩٤٨.
٢٩ـ بيسان(قصف سوقها بطائرة بعد احتلالها بعدة أيام). ١٠ أيار ١٩٤٨.
٣٠ـ أم الشوف. ١٢ أيار ١٩٤٨.
٣١ـ خبيزة. ١٢ أيار ١٩٤٨.
٣٢ـ صبارين. ١٢ أيار ١٩٤٨.
٣٣ ـ يافا. (يوم احتلالها وبعد ذلك ولمدة أيام) ١٣ أيار ١٩٤٨.
٣٤ـ برير. ١٣ أيار ١٩٤٨.
٣٥ـ سمسم. ١٣ أيار ١٩٤٨.
٣٦ـ البصة. ١٤ أيار ١٩٤٨.
٣٧ـ الغابسية. ١٤ أيار ١٩٤٨.
٣٨ـ أبو شوشة. ١٤ أيار ١٩٤٨.
٣٩ـ كفر سابا. ١٤ أيار ١٩٤٨.
٤٠ـ عكا. ١٦ أيار ١٩٤٨.
٤١ـ الكابري. ٢٠ أيار ١٩٤٨.
٤٢ـ بيت دراس. ٢١ أيار ١٩٤٨.

٤٣ـ الطنطورة. ٢٣ أيار ١٩٤٨.
٤٤ـ زرنوقا. ٢٣ أيار ١٩٤٨.
٤٥ـ كوفخة. ٢٥ أيار١٩٤٨.
٤٦ـ جولس. ١١ حزيران ١٩٤٨.
٤٧ـ قلقيلية ٢٩ حزيران ١٩٤٨.
٤٨ـ بيت عفا. ٩ تموز ١٩٤٨.
٤٩ـ عباسية. ١٠ تموز ١٩٤٨.
٥٠ـ اللد. ١٠ـ١١ و١٢ تموز ١٩٤٨.
٥١ـ تل الصافي. ١٠ تموز ١٩٤٨.
٥٢ـ دانيال. ١٢ تموز ١٩٤٨.
٥٣ ـ جمزو. ١٢ تموز ١٩٤٨.
٥٤ـ قوليا. ١٢ تموز ١٩٤٨.
٥٥ـ عيلوط. ٣ مجازر مختلفة بين منتصف تموز و ٣ آب ١٩٤٨.
٥٦ـ طيرة حيفا (بما في ذلك حرق باص يحمل ٢٧ـ٢٨ من المسنين). ٢٦ تموز ١٩٤٨.
٥٧ـ عين غزال. ٢٦ تموز ١٩٤٨.
٥٨ـ إجزم. ٢٦ تموز ١٩٤٨.
٥٩ـ أم الزينات. مطلع آب ١٩٤٨.
٦٠ـ بير السبع. (مذبحتان في نفس اليوم الأولى ضد سرية مصرية والثانية ضد مدنيين) ٢١ تشرين أول ١٩٤٨.
٦١ـ الدوايمة.(عدة مجازر داخل مسجد، في البيوت والحقول، وفي كهف الزاغة) ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٨.
٦٢ـ الجش. ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٨.
٦٣ـ صفصاف. ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٨.
٦٤ـ الفراضية.(لا تاريخ دقيق).
٦٥ـ ترشيحا.(مذبحة واسعة النطاق من خلال القصف الجوي) ليلة ٢٩ ـ ٣٠ تشرين ثاني ١٩٤٨.
٦٦ـ عيلبون. ٣٠ تشرين أول ١٩٤٨.
٦٧ـ البعنة ودير الأسد. ٣٠ تشرين أول ١٩٤٨.
٦٨ـ حولة. ٣٠ تشرين أول ١٩٤٨.
٦٩ـ سعسع. (المذبحة الثانية) ٣٠ تشرين أول ١٩٤٨.
٧٠ـ صالحة. ٣٠ تشرين أول ١٩٤٨.
٧١ـ كفر عنان ٣٠ تشرين أول ١٩٤٨.
٧٢ـ نحف. ٣٠ تشرين أول ١٩٤٨.
٧٣ـ عرب الجبارات. نهاية تشرين أول ١٩٤٨.
٧٤ـ خربة الوعرة السودة. ٢ تشرين ثاني ١٩٤٨.
٧٥ـ مجد الكروم. ٥ تشرين ثاني ١٩٤٨.
٧٥ـ شعب. ٥ تشرين ثاني ١٩٤٨.

ملاحظات حول عدد المجازر:

هذا العدد الكبير ـ والذي يغطي فقط الفترة ما بين بداية «الحرب» في مطلع كانون الأول ١٩٤٧ وحتى مطلع تشرين ثاني ١٩٤٨ ـ هو في الواقع تعداد متحفظ لأسباب عدة:

أولا، أنه لا يغطي زمنيا طول فترة الحرب والتي استمرت حتى السابع من كانون الثاني ١٩٤٩، ولا عملية التطهير العرقي التي نفذتها قيادة "إسرائيل" خلال الحرب برمتها .

ثانيا، لأسباب مختلفة لا مجال لمناقشتها هنا، هناك مناطق لم تتوفر لنا معلومات كافية حولها كمضارب البدو في النقب وبعض قرى جنوب فلسطين، حيث أتوقع أن تكون جرائم الحرب المرتكبة هناك أكبر مما استطعنا توثيقه.

ثالثا، أسقطت من سجل المذابح عشرات جرائم الحرب التي لم تحمل كافة العناصر التي يشملها تعريف المجزرة كأن تكون ارتكبت بحق ضحية أو اثنتين.

رابعا، هناك أكثر من أرشيف الأمم المتحدة أو الأرشيف الإسرائيلي اللذان يصنفان بعض الوثائق كوثائق حساسة كذلك لا تزال الأرشيف العربية تحجب محتوياتها إلى الآن.

خامسا، فشل المجتمع الفلسطيني في جمع وأرشفة وحفظ شهادات الناجين الشفوية في وقت مبكر، ولهذا فإن بعض الأحداث قد ضاعت بعد وفاة أصحابها. وعلى الرغم من أن بعض الشهادات/ الوثائق حفظت فإن أثرها محدود نسبيا، بسبب غياب وجود أرشيف فلسطيني مركزي حتى الآن، ليجمعها ويصنفها ويضعها في متناول وتصرف الباحثين.

انتهى